

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تتميمُ مقالة صاحب الجواهر حول لزوم الترتيب للجاهل

لقد مارَسنا بياناتِ الجواهر المُستعصِيَّةَ وإنَّه في النَّهاية قد اختِيار الاحتياطِ الوجوبيِّ في رعاية الترتيب للجاهل، بينما صاحب الرِّياض قد احتاطَ استحبابياً فإنَّه قد نسبَ "سقوطَ الترتيب" إلى أغلبِ الفقهاء كصاحب الروضة و المدارك و المفاتيح و الإيضاح و... مُستدلاً بأنَّ عمليَّة الترتيب غيرُ معلومة للجاهل أساساً فلا يتحقَّق موضوعُ الترتيب، بل إنَّ إجرائه يُعدُّ مستحيلاً وقوعاً إذ رعاية الترتيب تخلُقُ التكرارَ فلو كَلَفناه بالتكليف المتكرَّر لأصبحَ محالاً عرفياً - لا ذاتياً عقلياً - نظير الحرج و الضرر و... فإنَّنا حتَّى لو افتقدنا أمثال دليل الحرج إلا أنَّ ذات العملِ أو الامتثال يستدعي المشقَّة فينجرُّ إلى التَّكليف بالمحال وقوعاً.

ثمَّ قد تمسَّكَ القائلُ - الرِّياض - بسقوط الترتيب بالأدلة المصرَّحة بأنَّ الشريعةَ سمحةٌ و سهلةٌ.

و في الختام، حيث قد تَضارَبَت أدلَّةُ كلِّتا الفِئَتَيْنِ - لزوم الترتيب و عدمه - فقد أعلنَ صاحبُ الجواهر قُصارَى المَقالِ في المقام قائلًا:

«لكن قد يقال بأنَّ قُصارَى ذلك (تساوي أدلة وجوب الترتيب و سقوطه):

1. حصولُ الشكِّ في اعتبار السَّقُوط [1] و عدمه و ما شك في شرطِيَّته ليس بشرط عندنا.

2. بل قد يرجع السَّقُوطُ (الترتيب في الجهل) بالسَّيرة.

3. و صعوبة معرفة طريق تحصيل (و محاسبَة) التكرار الترتيب في كثير من موارد (الترتيب) على أكثر الناس أو عامتهم.

4. و استبعاد إيكال الشَّارع (إلى تحديد الفقهاء) مثل ذلك (الجهل بالترتيب) مع كثرة وقوعه.

5. و شدة التفاوت بين عدد المقدِّمة و ذِها (لتحصيل التَّكرار و الترتيب حيث سيَتَكَثَّر عددُ المقدِّمات و ذِها).

6. و مشقَّة معرفة (العوام) طريق الحصول إلى باب المقدِّمة و نحوه.

7. و معلوميَّة الفرق بين الوجوب المقدِّمي و الأصليَّ بأنَّ مبنى الأول (الوجوب المقدِّمي) على أن لا يستلزم قبحاً و حرجاً كما لو اشْتَبَهَتْ موطوءةُ الإبل في كثيرٍ منها و ظرفُ السَّمْن بين ظروف كثيرة. (كما في غير المحصورة)

8. و غير ذلك مما يَعْظُم اجتنابه على المكلفين، بل تَمَجُّهُ (و تُنَجِّيه و تُبْعِدُهُ) عقولُهم، [2] بل من ذلك و نحوه حكم يسقوط مراعاتها

في غير المحصور، إلى غير ذلك.»[3]

فبالتالي و نظراً لتضاد الدلائل الوافرة معاً قد حسم الجواهر هذه المقاولات قائلاً:

«إلا أنه و مع ذلك كله فالاحتياط بالتكرار المحصل للترتيب لا ينبغي تركه.»[4]

و تَفْطَنَ جَيِّداً بأن هذا الاحتياط وجوباً لا استحباباً - رغم تصريحه بأنه لا ينبغي تركه- [5]

مواجهتنا لكافة الدلائل المذكورة في الجواهر

و قد آن الأوان أن نجيب عن آحاد الأدلة التي اعتمد بها القائل - الوحيد البهبهاني - بوجوب الترتيب فنبتدأ:

- أولاً: قد صرح القائل «بإطلاقهم (الفتاوى) وجوبه (الترتيب) كالخلاف و السرائر و المتن و غيرها، و (كذا) إطلاق الأدلة السابقة من معاهد بعض الإجماعات (بحيث قالوا "أجمع الفقهاء على الترتيب" فهذه العبارة مطلقة حتى لدى الجهل».

بينما قد طمسنا - منذ البداية - على أساس الإطلاق إذ قد أكدنا بأن عنصر "الترتيب" قد تقوّم على العلم بالمتعلق - مرتبات - فبالتالي لو جهل المرء بالترتيب فلا يظل موضوع للترتيب - وفقاً لكتاب الفقه الصادق أيضاً - فالإطلاق و غيره منصرف عن الترتيب المجهول إذ الجهل بالترتيب يعد قرينة عقلانية منفصلة - نظير القرينة العقلية - تجاه الإطلاق بل ستصرف الظهور تماماً.

- و ثانياً: قد ادعى القائل قائلاً: «و دعوى (لسقوط الترتيب) اعتبار العلم في كل حكم وضعي (كما اعتبر العلم في التكليفي تبعياً) استفيد من أمر (تكليفي) ضرورة استلزامه التكليف بالمحال (و الحرج) بدونه (العلم) ممنوعة كل المنع إن أريد العلم التعيني (التفصيلي) لرعاية الترتيب بينما يكفي الترتيب بلا حرج لو اعتبرنا العلم الإجمالي لأنه يعلم إجمالاً بوجوب صلوات فائتة)»

بينما نعتقد بأن أساس وجوب الترتيب هو حكم تكليفي تماماً بحيث ستوجب رعاية الترتيب تكليفاً، و الأحكام التكليفية مرتبهة على العلم بحيث لولا العلم لما توجب الترتيب، أجل لو لم يحقق الترتيب خارجاً لعصى الحكم الوضعي أيضاً، إلا أن إشكاليتنا تتركز على أن روح الترتيب يعد حكماً تكليفاً مرتبهاً على العلم فحسب - رغم ترتب الحكم الوضعي عليه أيضاً بنحو الانتزاع -

و بصورة عامة إننا - مضاداً للشيخ الأعظم - نعتقد بأن الشارع قد أسس العديد من الأحكام الوضعية بنحو الاستقلال - لا الانتزاع - كالإمامة و الولاية و... - رغم أن بعضها انتزاعي أيضاً -.

و أمّا مبحث التبعية - العلم في الوضعي أيضاً - التي قد رفضها الجواهر - ممنوعة كل المنع - فنجيبه بأننا نسلّم سريّة العلم و... إلى الحكم الوضعي أيضاً بحيث لولا العلم لما تحقق الحكم الوضعي أساساً كالترتيب.

- و ثالثاً: قد ادعى القائل - الوحيد البهبهاني - «وجوب ترجيح إطلاق أدلة المقام (الترتيب) على دليل الحرج بناء على قبوله (التكرار) لذلك (الحرج، فإن قاعدة "لا حرج" محكومة لإطلاق أدلة الترتيب بحيث حتى لو تسبب الترتيب الحرج لظل الترتيب واجباً) كما أخرج عنه (الحرج) فيما لو كان مقداراً هذا المكرر معلوم الفوات (فحتى لو علم أنه قد فاتّه 10 سنين فلا يجري "لا حرج" فإنه نظير وجوب الحج المتسكع الحرجي بلا اختلاف).

و نجيب بأننا أيضاً نقر بالكبرى التالية: إن فعلية الحكم - السقوط - تابعة لفعلية الموضوع - الحرج - إلا أن مسألتنا الحالية قد

امتازت عن "جزئية الحرج" إذ لو علم الشارع بأن أكثر حصص حكم مُحدد يُعد نوعياً حرجياً - رغم أن البعض لا ينحرج - لما شرع ذاك الحكم منذ البداية نهائياً - كالترتيب - لا أنه قد شرع الحكم الحرجي ثم حذفه عن المنحرج، ولهذا نعتقد بأن الحرج الشخصي هو الذي يتبعه الحكم لا الحرج النوعي فإنه لم يُشرع منذ الأساس - سواء - فبالتالي إن الحرج الواقع في رعاية الترتيب ليس من نمط الشخصي - كما زعمه القائل - بل يُعد نوعياً بحيث لم يُشرع الله وجوب الترتيب للجاهل منذ البداية.

- و رابعاً قد رفض القائل تحقق الإجماع المركب على التفصيل - بالحرج الشخصي - قائلاً:

و دعوى الإجماع المركب (بأن كافة الفقهاء ينحسرون في رأيين: إما وجوب الترتيب و إما سقوط وجوب الترتيب في الجهل، فلا نملك قولاً تفصيلياً ثالثاً بأنه: لو انحرج المرء في موردٍ لما وجب الترتيب ولكن لو انحرج لتوجب الترتيب) الذي هو حجة في مثل هذه المسائل، عهدتها على مدعيها (حيث لم يتسجل لدينا الإجماع المركب بالتفصيل هو الموجة). [6]

بينما نُجيب بأن جمهرة من الفقهاء قد صرحوا بالإجماع نظير صاحب الروضة و مجمع البرهان و الذخيرة و الرياض و... فبالتالي إن الإجماع المركب متوفر في مسألة "حرجية الترتيب" فلا تفصيل.

- وخامساً قد استدلل القائل بسقوط الترتيب قائلاً: « و إن كان بينهما (الترتيب و لالحرج) هنا تعارضُ العموم من وجه (إذ هناك ترتيب بلا حرج وهناك حرج بلا تكرار و ترتيب، ولكن في مادة الاجتماع سيتساقطان ولكن) لأقلية أفرادهِ (الترتيب) منه (الحرج، سيُقدم إطلاق أدلة الترتيب الضئيلة على أدلة "لا حرج" الوفيرة)».

بينما نُحاججه بأن الأقلية أو الندرة لا تُرجح دليلاً على دليل آخر فلا يُتاح لنا أن نُخصّص دليل "لا حرج" - بواسطة أدلة الترتيب - بحيث نحمله على غير مورد الترتيب، و من ثم نستوجب الترتيب للجاهل رغم حرجية الترتيب كما صنعه القائل، كلا.

[1] هكذا في النسخة الأصلية و لكن الصواب «الترتيب» إذ لا محصل لشرطية السقوط مضافاً إلى أنه (قدس سره) بصدد تقوية السقوط لا نفيه.

[2] مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الرُّضِيِّ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَا مَزَحَ الرَّجُلُ مُزَحَةً إِلَّا مَجَّ مِنْ عَقْلِهِ مَجَّةً. (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ج12 . ص120. محمول على المقام غير المناسب للمزاح لأن المزاح قد مدح كثيراً)

[3] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص26 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[4] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[5] إذ أدلة الجهة المقابلة على لزوم الترتيب مستحكمة و غزيرة أيضاً.

[6] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.